

الجمهورية التونسية
النشريات الرسمية للديوانة التونسية
توزيع عام
قوانين وأوامر وقرارات وإعلانات
(صادرة بالرائد الرسمي)

الرقم: 09-21/954

0.2.1.1.1.1

قرار من المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار
مؤرخ في 17 أوت 2021 يتعلق بتفويض حق الإمضاء .

رائد رسمي عدد 75 بتاريخ 2021.08.20
إيداع قانوني بتاريخ 2021.08.21

نص رقم ت.ع 050 لسنة 2021

بتاريخ 2021.09.06

تنظيم المصالح

2014 المؤرخ في 23 جانفي 2014.

وعلى الأمر الحكومي عدد 71 لسنة 2018 المؤرخ في 16
جانفي 2018 المتعلق بتسمية السيد يوسف الزواغي، قاض من
الرتبة الثالثة، مديرا عاما للديوانة بوزارة المالية.

وعلى الأمر الرئاسي عدد 69 لسنة 2021 المؤرخ في 26
جويلية 2021 المتعلق بإعفاء رئيس الحكومة وأعضاء بالحكومة.

وعلى الأمر الرئاسي عدد 85 لسنة 2021 المؤرخ في 2 أوت
2021 المتعلق بتسمية مكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والمالية
ودعم الاستثمار.

قررت ما يلي:

الفصل الأول - طبقا لأحكام الفصل 33 من القانون الأساسي
عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 والمنقح
للقانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972
المتعلق بالمحكمة الإدارية يسند تفويض حق الإمضاء للسيد
يوسف الزواغي، المدير العام للديوانة، ليمضي بالنيابة عن المكلفة
بتسيير وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار جميع الوثائق
المتعلقة بالتقاضي أمام المحكمة الإدارية.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية ويجري العمل به ابتداء من 2 أوت 2021.

تونس في 17 أوت 2021.

المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد
والمالية ودعم الاستثمار
سهام البوغديري نمصية

إن المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار،
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان
1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي
نقحته أو تممته وخاصة القانون الأساسي عدد 11 لسنة 2002
المؤرخ في 4 فيفري 2002،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر
1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة
والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية
وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد
89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي
1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة كما
تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 102 لسنة 1996 المؤرخ في
18 نوفمبر 1996،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان
1975 المتعلق بالتفويض للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق
الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل
1991 المتعلق بتنظيم وزارة المالية وعلى جميع النصوص التي
نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 2856 لسنة 2011 المؤرخ
في 7 أكتوبر 2011،

وعلى الأمر عدد 1845 لسنة 1994 المؤرخ في 6 سبتمبر
1994 المتعلق بتنظيم الإدارة العامة للديوانة وعلى جميع
النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 772 لسنة